متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

د./ دراجي كريمو *

Abstract:

Les Petites et les Moyennes Entreprises (PME) sont des secteurs focaux de l'économie algérienne, ce qui exige le maintien de sa croissance et la mise à niveau afin qu'ils reprennent aux exigences de la concurrence international (accord d'association avec l'UE, l'adhésion probable à l'OMC...).

Les mots clés: **P**etites et Moyennes Entreprises (PME), Mise à niveau, Economie algérienne,

ملخص:

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واحدة من القطاعات المحورية في الاقتصاد الجزائري، الذي يتطلب الحفاظ على نموها وتأهيلها وفق متطلبات المنافسة الدولية (اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام المحتمل إلى منظمة التجارة العالمية...).

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تأهيل، الاقتصادي الجزائري.

* أستاذ محاضر (أ) - جامعة الجزائر 3

مخطط المقال:

مقدمة
1) مدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
1-1) ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
1-2) تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2) برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
2-1) وضع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2-2) متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
خاتمة

مقدمة:

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم أقطاب التنمية الاقتصادي، ومصدر حيوي وأساسي لترقية الصادرات خارج المحروقات، فهو أداة من الأدوات الاقتصادية التي تساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني، بتوسيع وزيادة قدرته الإنتاجية، تحقيق التنوع الاقتصادي، خلق الثروة، توفير فرص العمل، إذ يساهم بحوالي 75% من الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات، وهو نسبة مهمة تستدعي المحافظة على نموه وتأصيله للاستجابة لمقتضيات المنافسة الدولية في ظل مستجدات العولمة، بدء من تنفيذ اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي، والانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة، والتوقيع على اتفاقيات ثنائية لإنشاء مناطق حرة، مما يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة غير متوازنة مع المؤسسات الأجنبية صاحبة السبق في التكنولوجيا والخبرات الإدارية المتطورة.

انطلاقا مما سبق، سنحاول في هذا الموضوع الإجابة على الإشكالية التالية: **ما هي الإجراءات الواجب اتخاذها من أجل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟**

وبناء عليه، تم اقتراح الفرضيات التالية: **برنامج التأهيل للمؤسسات الجزائرية غير كاف وحده لتأهيل القطاع.**

1) مدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تكتسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أهمية بالغة نظرا للدور الذي تلعبه في إحداث النمو وتحقيق التنمية، ولذلك لرفع تحدي مزدوج: يتمثل التحدي الأول في التحضير لمرحلة ما بعد النفط، والتحدي الثاني يتمثل في الانتقال نحو اقتصاد سوق حديث يتميز بتنافسية المؤسسات التي تشكل نسيجه، وهذا هو الرهان الرئيسي لحوكمة المؤسسة الجزائرية[1].

1-1) ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن تحديد تعريف شامل ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتمد على عدة معايير ومؤشرات تختلف باختلاف نوعها فالمعايير الكمية تعتني بالحجم والقياس كعدد العمال، حجم الطاقة المستعملة، التركيب العضوي لرأس المال...إلخ، أما المعايير النوعية فتعتني بالملكية، باستقلالية الإدارة والمسؤولية، وعليه تكمن الصعوبة في كيفية اختيار هذه المعايير[2].

- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من الصعب إيجاد تعريف موحد ينطبق على كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ذلك أن مفهوم هذه المؤسسات يختلف من دولة إلى أخرى ومن نظام اقتصادي إلى آخر. فالمؤسسة الصغيرة في الولايات المتحدة تصنف ضمن المؤسسات المتوسطة أو الكبيرة في الدول النامية، إذ أن هناك أكثر من 50 تعريفا مختلفا يتم استخدامه في 75 دولة[3]. ومن هذه التعاريف، نذكر[4]:

- يعتبر صندوق النقد الدولي المؤسسة التي تستخدم أقل من 5 عامل مؤسسةً صغيرة، في حين أن المؤسسة المتوسطة هي التي تستخدم من 5 إلى 19 عاملاً، وتعتبر المؤسسة كبيرة عندما تستخدم 20 عاملا فأكثر؛
- صنّف البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية هذه المؤسسات حسب مستوياتها إلى مؤسسات فردية يعمل بها بين 1 و5 عامل ومؤسسات صغيرة يعمل بها أقل من 15 عاملا؛
- يعرَف الاتحاد الأوروبي أن المؤسسات الصغيرة جدا من 1 إلى 9 عامل، المؤسسات الصغيرة من 10 إلى 99 عامل، والمؤسسات المتوسطة من 100 إلى 499 عامل؛
- تعرَف منظمة العمل الدولية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنها وحدات تنتج وتوزع سلع وخدمات، وتتالف غالبا من منتجين مستقلين يعملون ابهم الخاص في المناطق

الحضرية في البلدان النامية، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة، وبعضهم يستأجر عمالا وخرفيين وبعضها يعمل برأس مال ثابت، يعتمد على عائد منخفض، وعادة ما تكسب دخولا غير منتظمة وتهيء فرص عمل غير مستقرة، ويضيف هذا التعريف بأنها قطاع غير رسمي بمعنى أنها مؤسسة ليست مسجلة لدى الأجهزة الحكومية أو الإحصائيات الرسمية غالبا؛

- تعرّف لجنة التنمية الإقتصادية الأمريكية أن هذه المؤسسات تعتمد على إستقلالية الإدارة وأن يكون المدير هو مالك المشروع وتتشكل من مجموعة من الأفراد ومحلية النشأة، بحيث يكون أصحاب المشروع قاطنين في منطقة المشروع؛
- أما في الجزائر، فإن المشرع الجزائري من خلال القانون التوجيهي الصادر بتاريخ 2001/12/12 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد اعتمد على المعايير الكمية في تحديد مفهومها وفق الجدول:

مؤسسة مصغرة	1 – 9	أقل من 20 مليون دينار
مؤسسة صغيرة	10 – 49	أقل من 200 مليون دينار
مؤسسة متوسطة	50 – 250	أكثر من 200 مليون دينار وأقل من 2 مليار دينار

المصدر: المواد 5، 6 و7 من القانون 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422هـ الموافق لـ 12 ديسمبر 2001م (الجريدة الرسمية، 77-2001م) المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من الخصائص والسيمات التي تميزها عن غيرها من المؤسسات والتي تجعل منها خيارا استراتيجيا للعديد من الدول والتي يمكنا اختصارها في[5]:

- ينشأ هذا النوع في مجمله بين أفراد العائلة الواحدة أو مجموعة من الأصدقاء، ويكون في الغالب في شكل شركات تضامن أو شركات ذات المسؤولية المحدودة التي لا يصعب تأسيسها أو تعديل نشاطها أو حلها تبعا للحاجة؛
- تتسم هذه المؤسسات بأنها كثيفة عنصر العمل ولا تستخدم تقنيات إنتاجية معقدة، مما يجعلها قادرة على امتصاص عدد كبير من البطالين؛
- لا يحتاج هذا النوع إلى استخدام تكنولوجيا معقدة أو كفاءات ماهرة؛
- تقوم هذه المؤسسات على أساس تنظيم إداري واضح وجد بسيط، قد تتقلص فيه مستويات التنظيم، كما قد تتحول فيه العديد من الوظائف إلى مهام ضمن وظيفة شاملة؛
- وقدرتها على إنتاج سلع خفيفة، تعمل على توزيع الدخل وتحقيق التنمية الموازنة من خلال انتشارها في المناطق الريفية، وتحد من الهجرة نحو المدن.

– أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يرمي إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها[6]:

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان؛
- استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة وهذا لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث لغرض العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل؛
- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة؛
- استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي، وقد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع الإنجاز والأشغال الكبرى أنه يمكن عن طريق التخلي والاستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيرة؛
- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية، وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق؛
- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام نفس المدخلات.
- تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية؛
- تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة؛
- وتشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي.

– أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يتفق جميع المسؤولين وأصحاب القرار في العالم أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة عظيمة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي واستقراره لما لها من عدّة مزايا وخصائص نفتقدها في كثير من المؤسسات الكبرى، من ذلك أنها مرنةَ للتحولات العالمية والأزمات الاقتصادية العاصفة بأدوات التنمية وأنّها تمثّل المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة والاختراعات، فضلا عن كونها النواة الرئيسية لكثير من امؤسسات متعددة الجنسيات[7].

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية لجل الاقتصاديات المتطورة، فهي تمثل النسبة الأكبر من حيث العدد في معظم البلدان، فقد بلغت حوالي 99% من مجموع المؤسسات في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوربي[8]. وبذلك تجاوزت 22 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة في الولايات المتحدة و18 مليون في دول الاتحاد الأوربي، وهي تلعب دورا معتبرا في اقتصاديات كل البلدان الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، كما أن 99% من مؤسسات أغلب البلدان الأعضاء هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وهي توفر من 40 إلى 80% من مناصب الشغل المأجور وتساهم من 30 إلى 70% من الناتج الداخلي الإجمالي... وقد بلغت مساهمتها 57% في اليابان بـ 64,3% في إسبانيا و56% في فرنسا و44% في النمسا و43% في كندا، وأن الاقتصاد الإيطالي مع أهميته يعتمد على المؤسسات الصغيرة جدًا التي لا يتجاوز عدد الأجراء بها الـ 10 أفراد وهي مهيمنة على قطاعات بأكملها، بما في ذلك التصدير، ضامنة بذلك استقرار كبير للاقتصاد في ظل محيط اقتصادي معروف بعدم استقراره، وهي مصدر كبير للشغل بـ 81% والقيمة المضافة بـ 58,8%[9].
وبهذا، نعتقد أنه لا يختلف اثنان في أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتل مكانة جد هامة وأساسية في مختلف الاقتصاديات لأنها تعمل على امتصاص اليد العاملة العاطلة ورفع مستوى المعيشة، وبالتالي تشارك بفعالية في تثبيت الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ومنه تساهم في تحقيق أهداف التنمية[10].

1-2) تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محيط يضع أمامها الكثير من العوائق والعراقيل التي تحد من نشاطها وتقلل من نسبة مساهمتها في مسيرة التنمية الوطنية، ومن بين هذه الصعوبات.

- تحديات صعوبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ومنها نذكر[11]:

- **إشكالية العقار:**

بدل أن يكون العقار في الجزائر أداة لدعم الاستثمارات، أصبح من أهم العناصر الكابحة لنشاط المؤسسات الوطنية بشكل عام، والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص، فقد كشفت دراسة للوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم أنه وإلى غاية 2001 ومن مجموع 4211 قطعة أرضية سلمت لتطوير المناطق الصناعية، توجد 3233 قطعة غير مسواة قانونيا، مقابل تسوية 978 أو ما نسبته 23,22% مقابل 76,77% غير مسواة.

- **بطء الإجراءات الإدارية:**

لا تزال الإدارة في الجزائر تعتمد على أنماط التسيير القديمة المتميزة بالبطء والتعقيد في إجراءاتها والتركيز على الشكليات، الأمر الذي يطيل في مدة تجسيد المشروع، من جانب آخر سجل تعدد الإدارات المعنية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقلة التنسيق بينها، مما يؤدي إلى تداخل الصلاحيات، وهي إحدى الخصائص المميزة للدول النامية.

- **صعوبة الحصول على التمويل:**

تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات بالغة للحصول على التمويلات اللازمة لنشاطها، وهذا بسبب ثقل عمليات المصارف واتسامها بالبيروقراطية في أداء خدماتها وعزوفها عن تمويل أنشطتها لغياب الضمانات الكافية لاسترداد أموالها، وفي هذا الإطار تم إنشاء صندوق ضمان استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برأس مال قدره 30 مليار دينار وكذا صندوق رأس مال المخاطرة بـ 3,5 مليار دينار جزائري. وبالمقابل لم تتمكن البورصة من تعبئة المدخرات المحلية وكذا الأجنبية اللازمة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- **ضعف التكوين والعمل المؤهل:**

تم تصنيف الجزائر في المرتبة 118 من حيث الكفاءة التعليمية، وهذا دلالة على تدهور نظامها التعليمي والتكويني الذي يجعل من مخرجات المنظومة التعليمية والتكوينية لا تتناسب واحتياجات الجهاز الإنتاجي، بالإضافة إلى غياب التدريب والتكوين على مستوى المؤسسات الإنتاجية.

- **وصعوبات التسويق:**

تحتاج وظيفة التسويق –خاصة في ظل المنافسة غير الشريفة من قبل الاقتصاد الموازي– إلى إمكانيات مالية كبيرة، وهو ما يؤثر على قدرتها التنافسية، قلة الاعتماد على مكاتب الدراسات والاستشارات في اختيار المشاريع ودراسة الجدوى، نقص المعطيات الإحصائية وصعوبة الحصول عليها.

– تحديات عولمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

رغبة منها في الاندماج في الاقتصاد العالمي، وحتى لا تكون بمعزل عن التحولات التي يشهدها العالم، انضمت الجزائر إلى الفضاء الأورو متوسطي، من خلال توقيعها على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي والذي دخل حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005، وبالمقابل فهي تستكمل الخطوات الأخيرة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وهي الآن في مرحلة المفاوضات الثنائية والنهائية، حيث من المقرر أن يتواصل التفاوض مع ممثل فريق العمل لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة[12].

إن الانضمام المرتقب للجزائر إلى المنظمة العالمة للتجارة والشروع في التطبيق العملي لبنود اتفاق الشراكة، ستترتب عنه ولا شك آثارا سلبية على الاقتصاد الجزائري، والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص غير المؤهلة في الوقت الراهن لمواجهة تحديات المنافسة الخارجية، وتبعات تحرير المبادلات التجارية، وتفكيك الرسوم الجمركية وبالتالي إزالة القيود أمام انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال.

إن تحرير المبادلات التجارية بدون تحسين المنتوج المحلي من حيث الكمية والنوعية، وبدون تأهيل المؤسسات المحلية سيؤدي إلى إجهاض عملية النمو ومالها من أضرار اقتصادية واجتماعية تتلخص في تراجع رصيد الدولة من العملات الأجنبية وتقلص حجم الإنتاج المحلي وقلة فرص الاستثمار، وارتفاع معدلات البطالة، وأخيرا ظهور أنماط استهلاكية دخيلة، تطلب المنتجات الأجنبية وتعزف عن ما هو محلي. ولمواجهة الآثار السابقة حري بالسلطات الجزائرية البدء في تنفيذ برنامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك باتخاذ مجموعة من الإجراءات الرامية إلى تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي، خاصة في إطار عولمة المبادلات وترابط العلاقات الاقتصادية الوطنية مع السياسات الاقتصادية الدولية[13].

2) برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

إن أهم الأسباب التي تستدعي برنامج تأهيل المؤسسات الجزائرية تتمثل في إبرام اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي، وتأسيس منطقة التبادل الحر والانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة. كل هذا يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمام المحك، مما استدعى التكيف مع المستجدات الجديدة وعليه قامت السلطات الجزائرية بعده برامج للتأهيل[14].

2-1) وضع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

قامت الجزائر بتجسيد مجموعة من البرامج في إطار سياسة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ومن هذه البرامج ما وجه للمؤسسات الصناعية بصفة خاصة، إضافة إلى برنامج آخر يتم بالتعاون بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاتحاد الأوروبي وهو ما يعرف ببرنامج ميدا، كما تم تصميم برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[15].

- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تطورت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفق التسلسل المرحلي التالي[16]:

- **مرحلة 1963-1982**، أين تم اعتماد الجزائر غداة الاستقلال النظام الاشتراكي الذي يقوم على تحكم الدولة في القوى الاقتصادية للتنمية وإعطاء الأولوية للقطاع العام على الخاص أدى إلى تهميش دور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبقي تطور القطاع الخاص محدودا على هامش المخططات الوطنية؛
- **مرحلة 1982-1988**، إذ حظي القطاع الخاص بالأهمية لأول مرة بصدور قانون الاستثمار لسنة 1982 وبدور في تحقيق أهداف التنمية الوطنية، إلا أنه لم يشجع على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بسبب تحديد سقف الاستثمارات مما أدى إلى توجيه جزء من الادخار الخاص نحو نفقات غير منتجة أو مضاربية؛
- **ومرحلة ما بعد 1988**، انطلاقا من سنة 1988، بسبب النتائج السلبية المسجلة على مستوى مختلف القطاعات دفعت إلى تبني اقتصاد السوق كخيار بديل، ومن أجل ذلك تم إصدار تشريعات قانونية تكرس مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي وتشجيع كل أشكال الشراكة والحق في الاستثمار بحرية، وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- **برنامج وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة:**

حددت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة برنامج لتأهيل المؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة، ابتداء من سنة 2000، وأوكلت المهمة الى صندوق ترقية التنافسية الصناعية، ويستهدف 1000 مؤسسة بمعدل 100 مؤسسة سنويا.

- **البرنامج الأوربي لتأهيل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

يستهدف هدا البرنامج المؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي توظف اقل من 20 عاملا، وانطلق فعليا سنة 2005 ورصدت لها 62.9 مليون اورو مقسمة كما يلي: مساهمة اللجنة الأوربية بـ 57 مليون اورو، و3.4 مليون اورو مساهمة الوزارة الوصية، ومساهمة المؤسسات بـ 2.5 مليون اورو وكان يستهدف تأهيل 1180 مؤسسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر الوطن.

- **البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

رصدت الدولة لتنفيده 1 مليار دينار جزائري سنويا، ويمتد إلى غاية 2013، وتشرف عليه الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويندرج ضمن سياسة شاملة لتأهيل المؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولكن في الواقع كل هذه البرامج أثبتت محدوديتها، فالقليل من المؤسسات استفادت من البرنامج للتأهيل لعدة اعتبارات أهمها[17]:

- ✓ عدم وجود عمل تحسيسي كفيل بدفع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للانخراط في عملية التأهيل؛
- ✓ عدم تجاوب الشركاء (الجمعيات المهنية، المصارف...) مع برامج التأهيل إضافة إلى تكاليفه الباهظة؛
- ✓ وأضف إلى ذالك، أن عملية التأهيل هي جزء من كل متكامل ألا وهو المحيط الخارجي الذي له تأثير مباشر على عملية التأهيل، والذي تتمثل في المحيط الإداري، البنية التحتية، الجهاز المصرفي، البحث والتطوير.

2-2) متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبرمج من طرف السلطات الوصية وحده لا يكفي، بل ينبغي اتخذ جملة من التدابير الضرورية والملحقة ومساندته بكثير من المتطلبات العملية.

– تأهيل العنصر البشري:

اعتباره العنصر البشري هو الركيزة الأهم والأساسية التي يجب أن يستمر فيها بكثافة في كل الوظائف وعلى كلف المستويات، ولا يجب أن يعتقد أنّ هذا الاستثمار يمثل عبئا إضافيا على المؤسسة لأنه يحتاج إلى مبالغ طائلة، فهو وحده يستحق ذلك، لقدرته على التفكير والإبداع وإيجاد الحلول لمختلف المعيقات، وقد تطور الاهتمام لهذا العنصر من تسعينات القرن العشرين من خلال ما يسمى بالتنمية البشرية بأوجهها المختلفة والتي اعتبرت قاطرة لتحقيق النمو والتقدم الاقتصادي[18].

– الرعاية والاحتضان:

مع أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر رئيسي في مجال التنمية الوطنية، إلا أنها تعاني من مساوئ نقص التجربة في النشاط الحر وفي مجال التسيير ومستوى استعمال التكنولوجيا وضعف التنافسية وغياب روح الابتكار وانعدام ثقافة اللجوء إلى خدمات الاستشارة أو التكوين والرسكلة إضافة إلى ضعف الموارد المختلفة. وزيادة عن ضغوطات العولمة والاتفاقيات، نرى أنها تحتاج إلى الرعاية والاهتمام من قبل السلطات العمومية التي يفترض عليه في المدى القصير بضرورة بعث برنامج شامل لاحتضان وتأهيل وتطوير وتحضير هذا النوع من المؤسسات لقواعد إقتصاد السوق وتكييف إستراتيجيتها في مجالات الإنتاج والتسيير والتسويق وغيرها تبعا للرشادة الاقتصادية والمعايير الدولية.

– تأهيل الجهاز المصرفي:

يجب تأهيل الجهاز المصرفي وتفعيل دوره في تمويل النشاط الاقتصادي، عن طريق تحسين نوعية خدماته ومستوى موظفيه وإطاراته وإرساء قواعد تسيير شفافة وواضحة تعتمد على معايير موضوعية وتجارية في منح القروض المصرفية، مع ضرورة الانفتاح على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويل أنشطتها، خاصة مع حل مشكل الضمانات، وهذا مع إنشاء الصندوق الوطني لضمان الاستثمارات، وكذا صندوق رأس مال المخاطرة، كما يجب إعادة النظر في تسيير البورصة ووضع الآليات المثلى من أجل جلب المدخرات المحلية والأجنبية وتمويل المشاريع الاستثمارية بمختلف أحجامها.
وضمن برامج تأهيل، يتطلب إنشاء مصارف متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويختص هذا النوع من المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، غالباً ما تكون هذه المؤسسات حكومية أو شبه حكومية إلى حد ما

لتوفير التمويل اللازم لها، نتيجة تراجع أداء المصارف المرخصة في توفير التمويل للموسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب[19]:

- ارتفاع التكلفة الإدارية المرتبطة بتنفيذ هذه القروض؛
- ارتفاع المخاطر المصرفية لهذا النوع من القروض مقارنة مع الإقراض العادي، وعادة ما تلجأ المصارف إلى الابتعاد عن أي نوع من أنواع المخاطر المصرفية، وتكتنف المشاريع الصناعية الصغيرة تحديداً، والمتوسطة بصورة عامة مخاطر تكفي لابتعاد المصارف؛
- تدني الضمانات اللازمة والكافية التي تقبلها المصارف لتقديم القروض، وهذا يؤدي إلى تراجع حجم الائتمان المقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- الصعوبة التي تواجه المصارف في محاولتها لتسييل موجودات هذه المشروعات نظراً لانخفاضها من جانب، والاعتبارات الاجتماعية من الجانب الآخر؛
- ومحدودية الثقافة المصرفية لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد دفعهم ذلك للابتعاد عن المصارف للحصول على التمويل اللازم لمشروعاتهم.

– تشكيل خطوط منتوجات–علاقات:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهددة في كامل حرفتها الممثلة بخطوط الإنتاج، ومجال حياة المؤسسة. وعليه فانه، من منظور استراتيجي شامل، لا يمكن حصر المنتوج في مجال أو خدمة محددة،ولكن يمكن اعتباره كمنتوج–علاقة يتميز بخصوصيات يدركها الزبائن. يعبر مصطلح منتوج–علاقة على أن الزبون يشتري السلعة أو الخدمة التي تتوفر فيها الخصوصيات التي تكونت بفعل العلاقات بين مختلف ممثلي المحيط الاستراتيجي للمؤسسة: الموردين، الزبائن، المنافسين، الإدارات على المستوى الخارجي، القدرات البشرية على المستوى الداخلي. وبهذا، يمكن لمسير المؤسسة من استعمال مصطلح منتوج–علاقة للتعبير عن خياراته المستقبلية. فإستراتيجية التنويع مثلا هي تطوير لعلاقات جديدة مع الزبائن، الموردين، المنافسين وغيرهم، بمعنى آخر أن انه يوجد خلف كل قرار استراتجي علاقات ممثلين جدد.

– ومتطلبات أخرى للتأهيل:

نلخص منها:

- **تأهيل المحيط الإداري:**

إن تأهيل المحيط الإداري يتطلب تنشيط الإجراءات الإدارية وتذليل الصعوبات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء عند الإنشاء أو أثناء النشاط، وحل المشاكل

التي تواجهها بالسرعة والكفاءة المطلوبة، وهذا لن يتأتى إلا بإرفاق كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجهاز واحد توكل إليه مهمة مراقبة نشاطها وتقديم المساعدات اللازمة لها.

- **تأهيل النظام الجبائي:**

زيادة على الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام للاستثمار لسنة 2001 يمكن أن يستفيد المستثمر بالمزايا التالية[20]:

- ✓ تطبيق نسبة مخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة، والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- ✓ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- ✓ تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف المتعلقة بالمنشات الأساسية الضرورية وبعد تقييمها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار؛
- ✓ وتطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 2% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

- **تدعيم البنية التحتية:**

يساعد تدعيم البنية التحتية على الأداء الإنتاجي المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين الوظيفة التسويقية للمؤسسة، وتبرز هنا ضرورة الإسراع في استكمال المشاريع الكبرى، كالطريق السريع (شرق، غرب) واعتماد مخطط وطني للصيانة المستمرة للطرق والمطارات وتحديد الحظيرة الوطنية للسكك الحديدية. وعلى صعيد آخر يجب حل مشكلة العقار، وتطهير المناطق الصناعية.

- **وزيادة الإنفاق على البحث والتطوير:**

تعتبر وظيفة البحث والتطوير وظيفة محورية في نشاط أي مؤسسة باعتبارها الضامن لاستمراريتها وقدرتها على المنافسة في السوق، فالاختراع والابتكار والتجديد يمكن المؤسسة من تلبية رغبات مستهلكيها والاستجابة لأذواقهم، لأن أي منتوج ومهما كانت تقنية إنتاجه، فإنه بعد فترة قصيرة سيصبح قديما. وأن تعطل مشكلة البحث والتطوير والمبادرة في أغلب المؤسسات الجزائرية وضعف الإنفاق على البحث والتطوير، يجعل هذه المؤسسات تلجأ دائما إلى الخارج للحصول على التقنيات الحديثة وبتكاليف باهظة.

خاتمة:

أصبح الرهان على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد الخيارات الإستراتيجية للاقتصاد الوطني من أجل تنويع مصادر دخله وكواجهة التحديات التي تنتظره محليا وخارجيا، وترجمة لهذا التوجه ارتفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى ما يربو عن 900.000 مؤسسة لعمالة تفوق مليون عامل. وأن إيجابية النتائج الموجودة لا تنفي أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في محيط يضع أمامها العوائق والعراقيل التي تحد من نشاطها وتقلل من نسبة مساهمتها في التنمية الوطنية، ومنها صعوبة الحصول على العقار، بطء الإجراءات الإدارية وتعقدها، صعوبة الحصول على التمويل، صعوبة تسويقية، وكذا تحديات خارجية متولدة عن اتفاق الشراكة والانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة، مما يضع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة أمام المنافسة غير المتوازنة مع المؤسسات الأجنبية.

إن تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبح أكثر من ضروري من أجل تحسين موقعها في إطار الاقتصاد التنافسي ومجاراة النسق الذي تفرضه عولمة المبادلات الدولية، وهذا بالتركيز على تأهيل محيطها الإداري وعنصرها البشرية، وبنيتها التحتية وزيادة الإنفاق على البحوث والتطوير. وأن اتخاذ هذه الإجراءات وغيرها يسمح لا محالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تكون السند القوي للاقتصاد الوطني الذي يريد الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية.

الهوامش والمراجع:

1 رايس حدة & نوي فطيمة الزهرة، «دور تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظام الحوكمة - دراسة حالة الجزائر-»، 2013/12/19، ص 1،
http://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/handle/123456789/2590

2 غدير أحمد سليمة، «تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة تقييمية لبرنامج ميدا"»، رسالة ماجستير العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية قسم العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة ، 2007، ص 3.

3 نصيب رجم & شلي فاطمة الزهراء، «العولمة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة»، الملتقى الدولي حول «العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية»، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، يومي 13 و14 ماي، 2001 [كتاب الملتقى، ص 398].

4 ارجع إلى:

- رفيق عمرون & آخرون (تقرير)، «آثار السياسة الاقتصادية في الخطة الاقتصادية والاجتماعية (1993-1997) على التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة»، وزارة التخطيط الأردنية، عمان، 1998، ص 32.
- غدير أحمد سليمة، مرجع سابق، ص 4.
- إيمان مرعي، «المشروعات الصغيرة والتنمية: التجارب الدولية المقارنة والحالة المصرية»، مركز الدراسات والسياسات الإستراتيجية، قليوب (مص)، 2005، ص 19.

5 نصيب رجم & شلي فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص 396.

6 ارجع إلى:

- رحيم حسين، «التجديد التكنولوجي كمدخل إستراتيجية لدعم القدرة التنافسية للمؤسسة الجزائرية»، الملتقى الدولي «حول تنافسية المؤسسات الاقتصادية وتحولات المحيط»، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكرة، أيام 29-2002/10/30؛
- Ministère de Petite et Moyenne Entreprise et de l'Artisanat, «Acte des assises national de Petites et Moyennes Entreprises (PME)», Alger, Janvier 2004, p. 32.

7 خيثر هواري، «تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر»، 2009/09/30،
http://www.diwanalarab.com/spip.php?page=article&id_article=19650

8 رحيم حسين، مرجع سبق ذكره.

9 المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية)، «مشروع تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر»، الجزائر، جوان 2002، ص 23 & ص 44.

10 ROGER-MACHAIT Jaques, «Réussir nos PME», ed Dunod, Paris, 1991, p. 27.

11 ارجع إلى:
- مقال، «دراسة للوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم»، جريدة الخبر، العدد 3406، 2002/02/25؛
- قوريش نصيرة، «آليات□إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة□المتوسطة في الجزائر»، الملتقى الدّ□لي حول «متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة□المتوسطة في الدّ□ل العربية»، كلية العلوم الاقتصادية□علوم التسيير، جامعة الشلف، يومي 17□18 أفريل 2006.

12 Liberté économie, n°162, du 13 au 19 février 2002, p. 5.

13 بقة الشريف، «المنظمة العالمية للتجارة□الاقتصاد الجزائري»، مجلة بحوث اقتصادية عربيـة، العدد 20، 2000، ص ص 77-89.

14□زارة المؤسسات الصغيرة□المتوسطة، «برنامج تأهيل المؤسسات»، الجزائر، جانفي 2002.

15 عبد الكريم سهام، «سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة □المتوسطة في الجزائر "مع التركيز على برنامج PME II"»، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية□التجارية□علوم التسيير، جامعة□رقلة، العدد 09، 2011، ص ص 143-150.

16 مقال، «تطور المؤسسات الصغيرة□المتوسطة بالجزائر□محيطها الاقتصادي»، 2015/05/13، *http://almohasben.com*

17 عبد الكريم سهام، مرجع سابق.

18 بن عنتر عبد الرحمن، «□اقع مؤسستنا الصغيرة □المتوسطة □آفاقها المستقبلية»، الملتقى الدّ□لي حول «تأهيل المؤسسات الاقتصادية»، كلية العلوم الاقتصادية□علوم التسيير، جامعة سطيف، يومي 30□29 أكتوبر 2001 [كتاب الملتقى، ص 4].

19 قوريش نصيرة، مرجع سبق ذكره.

20 قوريش نصيرة، مرجع سبق ذكره.